الأمم المتحدة

TD/B/C.I/MEM.8/18

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
27 November 2023
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بتعزيز بيئة اقتصادية مواتية على جميع المستويات دعماً لتنمية شاملة ومستدامة، وتعزيز التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي

الدورة السادسة

جنيف، 30–31 تشرين الأول/أكتوبر 2023

تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بتعزيز بيئة اقتصادية مواتية على جميع المستويات دعماً لتنمية شاملة ومستدامة، وتعزيز التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي، عن أعمال دورته السادسة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يومي 30 و31 تشرين الأول/أكتوبر 2023

الرجاء إعادة الاستعمال

مقدمة

عُقدت الدورة السادسة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بتعزيز بيئة اقتصادية مواتية على جميع المستويات دعماً لتنمية شاملة ومستدامة، وتعزيز التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي، يومي 30 و31 تشرين الأول/أكتوبر 2023، في قصر الأمم بجنيف.

أولاً- موجز الرئيس

ألف- الجلسة العامة الافتتاحية

1- ركَّز نائبُ الأمينة العامة للأونكتاد في بيانه الافتتاحي على أهمية تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتصدي لآثار تغير المناخ. وذكر أن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 يتطلب اعتماد نموذج إنمائي جديد لتوفير الرخاء للجميع ضمن حدود كوكبنا. وشدد على ثلاث نقاط رئيسية مندرجة في عمل الأونكتاد بشأن الكيفية التي يمكن بها وضع تصور للصلة القائمة بين التحديات المناخية والإنمائية. فأشار أولاً إلى أن تغير المناخ يمثّل مشكلة عالمية تتطلب تعاوناً عالمياً. وثانياً، أكد ضرورة تحقيق انتقال عادل، وهو ما يتطلب من البلدان المتقدمة النمو تقديم الدعم إلى البلدان النامية لبلوغ أهدافها المناخية والإنمائية. وثالثاً، رأى أن الهيكل الاقتصادي العالمي القائم، وبخاصة الهيكل المالي، ليس هيكلاً مناسباً لمواجهة التحديات الحالية بل يتطلب الإصلاح. وأخيراً، سلَّط نائبُ الأمينة العامة الضوء على البحوث والتحليلات ذات الصلة التي أجراها الأونكتاد في هذا الصدد، بما في ذلك ضمن المنشورات الرئيسية.

باء- الانتقال إلى نموذج نمو قائم على الطاقة النظيفة: التحديات والفرص والحلول

(البند 3 من جدول الأعمال)

1- الجوانب العالمية للانتقال إلى نموذج نمو قائم على الطاقة النظيفة وبناء القدرات الصناعية في عالم يواجه قيوداً مناخية

2- قدم مدير شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية، في بيانه الاستهلالي، لمحة عامة عن المسائل المطروحة للنقاش، وعرضَ وثيقة المعلومات الأساسية المعنونة "الانتقال إلى نموذج نمو قائم على الطاقة النظيفة: التحديات والفرص والحلول" (TD/B/C.I/MEM.8/17). وأشار إلى أن الحالة الاقتصادية العالمية الراهنة يمكن أن توصف بأنها ذات "أزمات عدة متزامنة"، باعتبارها تنطوي على تفاعلات سببية بين الأزمات على نطاق النُظم العالمية. وقد أدَّت هذه الأزمة الإنمائية إلى تباطؤ في نمو الاقتصاد العالمي، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى ضياع عقد من الزمن على الصعيد الإنمائي. وأشار مدير الشعبة إلى أن العاملين الرئيسيين المثيرين للقلق، على الأمد القصير، هما استخدام السياسات النقدية المتشددة في الاقتصادات المتقدمة لمعالجة التضخم، وعدم تنسيق السياسات على المستوى المتعدد الأطراف. وقد تفاقمت آثار هذه العوامل نتيجةً لزيادة مستويات الديون في البلدان النامية، والآثار الكبيرة الناجمة عن تغير المناخ. وذكر أن "تراجعاً صناعياً سابقاً لأوانه" قد حدث في البلدان النامية في العقود الأخيرة، وأن التصنيع إنما يمثّل العنصر الرئيسي في كل مسار نموٍ قادر على تحمل تغير المناخ. ومع ذلك، فإن كفالة تحقيق التنمية المتَّسقة مع المناخ تمثّل مهمة أكثر صعوبةً من مسار التصنيع الذي اعتمدته الاقتصادات المتقدمة في الماضي. وأشار إلى إتاحة إمكانية حصول البلدان النامية على التمويل باعتبارها أهم شرط تمكيني في التصدي للتحديات الإنمائية، نظراً لضرورة توافر دفعةٍ استثمارية كبيرة في إطار سياساتي يُعرف باسم "الاتفاق البيئي الجديد". ويتعين أن تستند هذه الإمكانية إلى الاعتراف بالمسؤوليات المشتركة

وإن كانت متباينة، وقدرات كل طرف فيما يتعلق بالمساهمات التي تقدمها الاقتصادات المتقدمة. وأخيراً، ذكر مدير الشعبة أن تهيئة الظروف المواتية للتنمية القادرة على تحمُّل تغير المناخ في البلدان النامية تتطلب أيضاً إصلاح الإدارة الاقتصادية على الصعيد العالمي من أجل توسيع حيز السياسات وتنسيقها، ومعالجة مسائل الديون، والتصدي للتجنب الضريبي على مستوى الشركات، وتعزيز التمويل العام الدولي.

3- وتناول المتكلم الرئيسي، وزير المالية السابق للبرازيل والأستاذ في كلية ساو باولو للاقتصاد، مفهوم "التصنيع الأخضر الجديد" بشكل مفصَّل. وذكر أن التصنيع هو الخطوة الأولى نحو تحقيق التنمية، وأن التحدي الحالي بين البلدان النامية هو "إعادة التصنيع" في ظل احترام القيود المناخية. وأوضح أن مفهوم التصنيع الأخضر الجديد يرمي، عن طريق مجموعة من أدوات السياسات المالية والمؤسسية والضريبية، إلى زيادة منتج القطاع الصناعي للفرد وتنويعه، بما يشمل زيادة الكفاءة في استخدام الطاقة في مجال الإنتاج، وإزالة الكربون من مصادر الطاقة، في جملة متطلبات جديدة ضمن إطار أي خطة إنمائية، إضافةً إلى بناء سلاسل قيمة إقليمية مرنة وشاملة. وأشار المتكلم إلى أن الهدفين الماضيين للعمل على زيادة حصة القطاع الصناعي من إجمالي الناتج المحلي وزيادة عدد العمال العاملين في القطاع الصناعي ربما لم يعودا يكتسيان الأهمية نفسها، واقترح أن يُركز الأونكتاد عوضاً عن ذلك على هدف جديد هو زيادة منتج القطاع الصناعي للفرد. كما ذكر المتكلم أن توزيع الدخل يجب أن يكون الشاغل الرئيسي في مجال التصنيع المستدام، وأن البلدان بحاجة إلى الدعم عن طريق مضاعفة الجهود المتعددة الأطراف. ورأى أن الاتفاقات الإقليمية يمكن أن تكون أداة فعالة في المشهد الجيوسياسي الحالي. وأخيراً، سلَّط المتكلم الضوء على الصلة القوية القائمة بين التخفيف والتكيف والتصنيع، ولكنه ذكر أن التخفيف والتكيف وحدهما لا ينعكسان مباشرةً في شكل تنمية أو تصنيع، واقترح أن يركز الأونكتاد عمله على هذه الروابط من أجل دعم البلدان النامية في جهودها الرامية إلى تحقيق تنمية قادرة على تحمُّل تغير المناخ.

4- وخلال الجلسة غير الرسمية الأولى، ناقش أعضاء فريق الخبراء حالة الاقتصاد العالمي، والجوانب العالمية للانتقال إلى نموذج نموٍ قائم على الطاقة النظيفة. وكان فريق الخبراء مؤلفاً من: الوزيرة – المستشارة في البعثة الدائمة لهندوراس لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف؛ ومفوض اللجنة الوطنية لسوق الأوراق المالية بإسبانيا، ورئيس منبر الاتحاد الأوروبي للتمويل المستدام.

5- ولاحظت المحاورة الأولى أن البلدان النامية تواجه تحدياً مشتركاً يتمثل في الحصول على التمويل الدولي والتصدي للحواجز التكنولوجية ولمحدودية الصناديق الخضراء. وكررت التأكيد على ضرورة إصلاح الهيكل المالي العالمي من أجل تقديم دعم أفضل للبلدان النامية التي تواجه تحديات ذات صلة بتغير المناخ، وذكرت مثال هندوراس، التي شهدت أعاصير أكثر تواتراً من أي وقت مضى، مما أسفر عن خسائر وأضرار كبيرة، وانخفاض القدرة الإنتاجية، ولا سيما في قطاع الصناعات الزراعية. وفي السنتين الماضيتين، نُفذت تدابير هامة في هندوراس لكفالة الطاقة باعتبارها منفعة من المنافع العامة، عن طريق اعتماد السياسات الاجتماعية والسياسات المتصلة بالطاقة والإصلاح الضريبي. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظت المحاورة ضرورة إحداث تحول نموذجي، أي من سياسات الخصخصة إلى السياسات التي تركز على استعادة المنافع العامة. وأخيراً، أعربت المحاورة عن تأييدها للعمل التحليلي الذي يضطلع به الأونكتاد والذي يسهم في كفالة تهيئة القدرات الصناعية وإعادة تقييمها في بلدان الجنوب.

6- وتناولت المحاورة الثانية بالتفصيل عمل فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالتزامات الكيانات غير الحكومية المتعلقة بصافي الانبعاثات الصفري، الذي أنشأه الأمين العام للأمم المتحدة في عام 2022. وأشارت إلى أن تقرير فريق الخبراء المعنون "Integrity matters: Net zero commitments by businesses, financial institutions, cities and regions" قد قُدم في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وشددت المحاورة

على أن الكثير من التعهدات التي أعلنتها جهات غير حكومية لا يجري تنفيذها، وأن هذا "التمويه الأخضر" سيستتبع عواقب كبيرة على الصعيد المناخي. وبالإضافة إلى ذلك، سلَّطت المحاورة الضوء على الفجوة القائمة بين التعهدات المعلنة والإجراءات المتخذة، وناقشت التوصيات الواردة في التقرير لكفالة أن تكون التزامات الجهات غير الحكومية المتعلقة بصافي الانبعاثات الصفري ذات مصداقية، بما يشمل الأهمية التي تكتسيها الأهداف القصيرة الأمد؛ وإجراء تصنيف متوائم مع أهداف اتفاق باريس؛ والالتزام بإدراج الأهداف البيئية ضمن الخطط الانتقالية للشركات.

7- وخلال المناقشة التي أعقبت ذلك، لاحظت الأمانة أن النهج القائم على أساس طوعي ينطوي على قيود كبيرة، لأن الجهات غير الحكومية يمكن أن تدَّعي أنها تسير على مسارِ صافي الانبعاثات الصفري مع الاستمرار في التعويل على إمدادات جديدة من الوقود الأحفوري أو الاستثمار فيها، وأضافت أن النهج الإلزامي يمكن أن يكون أكثر فعالية من النهج الطوعي السائد حالياً. وشدد أحد الخبراء على عنصرين هامين لإحداث تغيير في العقليات، وهما تحدي رأس المال البشري، المتمثل في تثقيف مواطنين جدد وتزويد العمال بمهارات جديدة من أجل السماح للبلدان النامية بدخول القطاعات الجديدة؛ ودور المجتمع المدني، بما في ذلك المؤسسات التي تهتم على نحو متزايد بالمسائل المتعلقة بتغير المناخ. وأشار أحد المندوبين إلى مدى تعقيد السعي إلى التنمية في ظل انعدام الإرادة السياسية للحد من تركُّز الأسواق، والتصدي للقوة الاحتكارية، فضلاً عن قلَّة الدعم المقدم إلى البلدان النامية على صعيد الحيِّز السياساتي. وأشارت الأمانة، في هذا الصدد، إلى أن آلية تسوية المنازعات بين المستثمر والدولة قد لا تكون مناسبة في عالم قادر على تحمُّل تغير المناخ. وأشار مندوب آخر إلى أن التصنيع يتطلب توافر القدرات في مجال الطاقة لكي يحقق نجاحاً في أقل البلدان نمواً، مما يستلزم نقل التكنولوجيا للتغلب على العقبات ذات الصلة، وتعزيز تنمية هذا القطاع. ورداً على استفسارٍ من أحد المندوبين، قدم المتكلم الرئيسي تفاصيل عن تجربة التصنيع في البرازيل. وفي ضوء الاستفسارات المطروحة، شدد بعض الخبراء على أهمية مبدأي الإنصاف والمسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة؛ وأهمية وجود نظام قائم على القواعد يعكس التحديات القائمة في البلدان النامية بطريقة تعي المسائل المناخية؛ وضرورة التعلّم من تجارب سائر البلدان النامية عن طريق إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب، عوضاً عن الاعتماد على المؤسسات؛ ودور الاستثمارات، بما في ذلك ما يتعلق بالأرباح المعاد استثمارها؛ والفرص الناشئة عن المناقشات الدولية الحالية بشأن التعاون العالمي في المجال الضريبي؛ والشواغل المتعلقة بالحواجز الحمائية الخضراء الجديدة التي يمكن احتواؤها عن طريق اعتماد سياسات صناعية في إطارٍ متعدد الأطراف لا يُديم أوجه عدم المساواة؛ ومعالجة التحدي المتمثل في عدم وجود تصنيف لمسألة التكيف. وشدد أحد المحاورين على عدم إمكانية حلّ عدة مسائل على الصعيد الوطني حين تحتاج إلى أن تعالَج على الصعيد المتعدد الأطراف، ومنها مثلاً الديون السيادية، التي لا تنشأ محلياً بل تنتج عن صدمات خارجية، ومسألة ضرائب الشركات العالمية، التي تسمح للشركات المتعددة الجنسيات بتجنب دفع الضرائب.

2- التحديات المحلية في عملية التحول الهيكلي الأخضر

8- ركزت الجلسة غير الرسمية الثانية على التجارب الوطنية في مجال التحول الأخضر من حيث القيود المفروضة، والفرص المتاحة، ومسارات السياسات المعتمدة. وتألَّف فريق الخبراء من الجهات التالية: المدير التنفيذي لمركز موارد الحماية الاجتماعية، باكستان؛ وأستاذ في مادة الاقتصاد بجامعة قادر هاز، تركيا؛ ونائب مدير البحوث في معهد خازانا للبحوث، ماليزيا؛ وأستاذ مشارك في مادة الاقتصاد ومستشار العلوم والاستراتيجيا في وكالة التصنيف ESGQ، كازاخستان.

9- وتناول المحاور الأول بالتفصيل القيود الملزمة التي تواجهها باكستان على صعيد التصنيع الأخضر، وقدم تحليلاً للدراسات القطاعية المتعلقة بالتحديات التي تواجه عملية الخضرنة في أربعة قطاعات هي الصناعة التحويلية والمنسوجات والزراعة والنقل. وأشار إلى الكيفية التي تأثرت بها سلباً الحالة الاقتصادية في باكستان من جراء الفيضانات في عام 2022، مما سلط الضوء على قابلية التأثر بتغير المناخ. وقُدرت الخسائر والأضرار المباشرة الناجمة عن الفيضانات بنحو 14,9 بليون دولار. وناقش المحاور التحديات التي تواجهها باكستان في تنفيذ السياسة الصناعية، سواء كانت خضراء أو انتقالية. وأوضح أن الطابع الاتحادي للنظام السياسي يتحكم بهذه المسألة، حيث إن السياسة الصناعية هي من اختصاص سلطات المقاطعات، الأمر الذي يمنع الحكومة المركزية من اعتماد سياسة صناعية على نطاق الدولة لتوجيهها نحو إزالة الكربون من الاقتصاد الوطني. وبالإضافة إلى ذلك، تستند السياسات الصناعية على صعيد المقاطعات، في المقام الأول، إلى فتح مناطق اقتصادية خاصة بهدف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بصرف النظر عما إذا كان هذا الاستثمار أخضراً أم لا. وأخيراً، أثار المحاور مسألة ما إذا كان بالإمكان تنفيذ سياسة صناعية دون دولة.

10- وعرض المحاور الثاني تجربة تركيا، وقدم تحليلاً للتحديات الرئيسية والقيود الهيكلية الأساسية التي تمت مواجهتها في مجال التحول الأخضر. واستشهد ببحوث الأونكتاد التي تشير إلى أن نموذج التنمية الحالي القائم على الصناعات الاستخراجية غير مستدام. وعلى صعيد القيود القائمة، يسجل نصيب الفرد من الانبعاثات اتجاهاً تصاعدياً، بينما تتراجع كفاءة الاقتصاد في استخدام الطاقة لكل وحدة إنتاج. وبالإضافة إلى ذلك، يعاني اقتصاد تركيا من نقص في الطاقة، ويتطلب توافر رأس المال الأجنبي للاستثمار في الإمدادات المحلية للطاقة. وقد انخفض الإنتاج المحلي للطاقة إلى النصف، ويعزى العجز في حساب ميزان المدفوعات الجاري، في المقام الأول، إلى استيراد الطاقة. وتعتمد تركيا بشكل متزايد وإلى حد كبير على أنماط الإنتاج والاستهلاك القائمة على الوقود الأحفوري المستورد، وقد تكاثرت مؤخراً شروط هذا الهيكل غير المستقل. وعلى صعيد التوجهات السياساتية، ذكر المحاور أن تركيا بحاجة إلى تنشيط الحيز المالي والأدوات ذات الصلة لصالح هيكل اقتصادي خفيض الكربون وموجَّه بعيداً عن الأنشطة القائمة على الوقود الأحفوري. وأضاف أن المصرف المركزي بحاجة إلى تعزيز دوره ليشمل النظر في آثار تغير المناخ على استقرار الاقتصاد، حيث لا ينبغي أن يقتصر تركيز السياسة النقدية على معالجة مسألة التضخم. وأخيراً، شدد المحاور على ضرورة تنشيط آلية جذب المستثمرين من القطاع الخاص، ليتم بموجبها توجيه تراكم رأس المال في إطار التخطيط الديمقراطي والعمالة الخضراء.

11- وقدم المحاور الثالث لمحة عامة عن مراحل السياسة الصناعية في ماليزيا التي كان بعضها خاضعاً لاستراتيجيات إحلال الواردات والبعض الآخر للتشجيع على التصدير. ويعكس تغير ذلك الطور جزئياً الترتيباتِ السياسية التي شملت مختلف الفئات السكانية. وقد عرض المحاور بالتفصيل الحالة الراهنة لعمليات التصنيع الأخضر، وأشار إلى أن مستوى انبعاثات غازات الدفيئة في ماليزيا منخفض، ولكن تكاليف الانتقال في مجال الطاقة لا تزال مرتفعة. ولم تصبح ماليزيا مصدراً صافياً للانبعاثات إلا في عام 2004. وفي الوقت الحاضر، تغطي بالوعات انبعاثات غازات الدفيئة حوالي 65 في المائة من مجموع انبعاثات البلد. وعلى صعيد السياسة العامة، أشار المحاور إلى أن التمويل قد يتطلب أدوات جديدة، وأن قابلية الصناعة التحويلية للتأثر بتغير المناخ يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار. فعلى سبيل المثال، قد يصبح الميناء الصناعي الرئيسي في البلد عرضةً لارتفاع مستوى سطح البحر بحلول عام 2080 أو قبل ذلك. وقال إنه لا بد أيضاً من إيلاء مزيد من الاهتمام للعناصر ذات الصلة بالخسائر والأضرار، والتخفيف والتكيف، على أن تشكل العناصر الأخيرة مجالاً هاماً محتملاً للتوسع. وأخيراً، سلط المحاور الضوء على أمثلة إيجابية مثل الصناديق السيادية التي التزمت بتمويل التحول المناخي؛ والمؤسسات

المملوكة للدولة التي حازت على حصص في شركات الطاقة المتجددة الأجنبية في سياق استراتيجية لتعلّم التكنولوجيا.

12- وسلط المحاور الرابع الضوء على التحديات التي تواجه خضرنة اقتصاد كازاخستان والقيود القائمة في هذا الصدد، فضلاً عن الفرص المتاحة. وأوضح أنه خلافاً للاتجاه العام، يسجل اقتصاد كازاخستان نمواً سريعاً، ويسير على المسار السليم لتحقيق الأهداف المتعلقة بانبعاثات غازات الدفيئة وتحييد أثر الكربون والطاقة المتجددة. ومع ذلك، يعتمد الاقتصاد اعتماداً كبيراً على إنتاج وتصدير الوقود الأحفوري، وقد اجتذب هذان القطاعان استثمارات أجنبية مباشرة كبيرة. وعلى صعيد القيود، تعاني قطاعات الاقتصاد الأخرى من نقص مزمن في الاستثمارات، مما يعوق التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي على وجه السرعة. وبالإضافة إلى ذلك، يُعتبر إقليم البلد شاسعاً، بينما يُعد عدد السكان صغيراً، مما يجعل النقل أحد أهم القطاعات في البلد، ويؤدي إلى ارتفاع مستوى الانبعاثات للفرد. وتتعلق الانبعاثات في معظمها باستخراج الوقود ومعالجته واستهلاكه. ومن المتوقع أن يزداد الطلب على الكهرباء بنحو ستة أضعاف بحلول عام 2060. وبالإضافة إلى ذلك، تعاني كازاخستان من ندرة المياه، حيث يسجل كل من بحر قزوين وبحر آرال انخفاضاً في مستويات المياه، الأمر الذي يتطلب استيراد المياه. وأخيراً، شدد المحاور على ضرورة وضع إطار لمعالجة مسألة التمويه الأخضر، والطابع الملح لمعالجة مسائل الإجهاد المائي.

13- وأثناء المناقشة التي أعقبت ذلك، تناول أحد الخبراء مسألة ما إذا كان يمكن النظر في سياسة صناعية لا تعتمد على نهج قائم على الدولة، وأشار إلى مثال جنوب أفريقيا باعتباره حلاً وسطاً، واقترح اعتماد سياسة صناعية تقودها بعثة يمكن أن تضم جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وأشار أحد المندوبين إلى ضرورة اتباع نهج حكومي كلي إزاء مسائل الانتقال الطاقي، لأن ليس من الواضح أي وزارات قد تكون معنية. وذكر أحد الخبراء أنه كثيراً ما تكون الصلة معدومة بين مجموعتي السياسات الصناعية والتجارية والاستثمارية، من جهة، والسياسات المتعلقة بتغير المناخ وحماية البيئة بوجه عام. وأخيراً، تناول خبير آخر مسألة التركز الجغرافي للسياسات الصناعية الذي يعزز أوجه عدم المساواة الإقليمية، وأهمية السياسات الصناعية الجديدة التي تعتمد نهجاً استباقياً إزاء الآثار الاجتماعية الناشئة عن هذا التركز.

3- الجوانب الإقليمية للانتقال إلى نموذج نمو قائم على الطاقة النظيفة وبناء القدرات الصناعية الخضراء

14- خلال الجلسة غير الرسمية الثالثة، ناقش المحاورون مسألة بناء القدرات الصناعية الخضراء، مع التركيز على أهمية التعاون على الصعيدين الإقليمي والعالمي، فضلاً عن أوجه الترابط بين تغير المناخ والتمويل المناخي والديون المتصلة بالمناخ. وكان فريق الخبراء مؤلفاً من: أستاذ مشارك في مادة الاقتصاد السياسي للتنمية، جامعة أكسفورد، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛ وأستاذة الاقتصاد، جامعة الشرق الأوسط التقنية، تركيا؛ وأستاذ بجامعة ستيلينبوش، جنوب أفريقيا؛ والرئيس السابق لمجلس إدارة مصرف التنمية للجنوب الأفريقي.

15- وركز المحاور الأول على منطقة أمريكا اللاتينية، حيث بلغت حصة الطاقة المتجددة ضمن مجموعة مصادر الطاقة الإجمالية ضعف المتوسط العالمي. ومع ذلك، فقد اقتصر إدماج المنطقة في سلاسل القيمة العالمية للتكنولوجيا الخفيضة الكربون حتى الآن على المواد الخام أساساً. ولاحظ أن السياسات الصناعية الخضراء تحظى بتشجيع كبير في الاقتصادات الصناعية بالفعل، وبقدر أقل إلى حد كبير من التشجيع في المناطق التي تشتد فيها الحاجة إليها، أي بين البلدان النامية. وقد يؤدي ذلك إلى زيادة أوجه عدم المساواة القائمة، التي هي كبيرة بالفعل. ولاحظ المحاور أن مجرد وسم سياسة صناعية

بأنها "خضـراء" لا يعني بالضـرورة أنها خضـراء أو جيدة؛ فعلى سـبيل المثال، عانت بعض البلدان التي نفَّذت سـياسـات صـناعية خضـراء بمعزل عن غيرها من نتائج سـلبية. وأشـار أيضـاً إلى أن السـياسـات الصـناعية الخضـراء تتطلب مزيداً من التنسيق والاتساق مع سـائر السياسـات، في ظل الالتزام الضـروري بثلاثة مسـتويات من الاسـتدامة لكي تكون السـياسـة خضـراء، وهي الاسـتدامة الاقتصـادية، والاسـتدامة الاجتماعية، والاستدامة البيئية. وإضافةً إلى ذلك، لا بد من توافر قدرات تنظيمية ومؤسسية جديدة وإشراك مختلف أصـحاب المصـلحة في العملية. وشـدد المحاور على أن التحول الأخضـر يمكن أن يتخذ أشـكالاً مختلفة تبعاً لنقطة البداية، وأنه يمكن أيضـاً أن يؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المسـاواة القائمة أو توليد أوجه عدم مسـاواة جديدة. وأخيراً، شـدد المحاور على ضـرورة النظر إلى التكامل الإقليمي باعتباره العنصـر الرئيسي في التحول الاقتصادي الأخضر الذي لا يُديم أوجه عدم المساواة.

16- وناقشـت المحاورة الثانية أهمية وضـع المخاطر المناخية في صـلب عملية تقرير السـياسـات الجيوسـتراتيجية، وأشـارت إلى الحاجة الملحَّة للاعتراف بضـرورة ربط مسـارات النمو الاقتصـادي والتحول الهيكلي بالخطاب الإنمائي. وأضـافت أنه يجب وضـع السياسـات الصـناعية الخضـراء في صـميم عملية التنمية، شـرط توسـيع الحيز السـياسـاتي للبلدان النامية. وذكرت أن هناك أثراً مناخياً سـلبياً غير متناسـب على البلدان التي لم تُسـهم إسـهاماً كبيراً في وجود المشـكلة المناخية. وفي الوقت نفسـه، تتركز القدرة على التخفيف والتكيف في البلدان المتقدمة النمو، حيث لا يُعتبر تأثير تغير المناخ بالقدر نفســه من الأهمية. ولذا يتعين على المجتمع الدولي أن يكفل توجيه التمويل إلى البلدان التي تعاني من آثار سـلبية أكبر وتقلّ قدرتها على الاسـتجابة، وهي البلدان النامية. وأخيراً، تناولت المحاورة بالتفصـيل مسـار إزالة الكربون في تركيا لتحقيق صـــافي الانبعاثات الصـــفري بحلول عام 2050، بما في ذلك التدابير المتخذة وتحليلات التكلفة والعائد؛ وأشـارت إلى ضـرورة توافر نحو 3 بلايين دولار سـنوياً لتحقيق هذا الهدف، وإلى أن هذا المبلغ يقلّ عن حجم الدعم الوطني المقدم حالياً للوقود الأحفوري.

17- وعرض المحاور الثالث الإنجازات والتحديات والفرص ذات الصـــلة بكل من التحول الأخضـــر والنمو الاقتصـادي المسـتدام في السـياق الأفريقي. وأشـار إلى أن أفريقيا تتمتع بموارد جيدة لعملية الانتقال وأنه سـيكون لديها أكبر القوى العاملة عدداً وأصـــغرها سـناً بين القارات بحلول عام 2060. ويؤثر ذلك بالفعل على وتيرة الرقمنة، حيث إن المعاملات المالية الرقمية أكثر تطوراً في أفريقيا منها في الكثير من الأماكن الأخرى. ولدى أفريقيا أيضـاً موارد محتملة هامة في مجال الطاقة الشـمسـية، ويمكن أن تصـبح مصـــدِّراً للطاقة المتجددة. غير أن هناك العديد من التحديات التي تواجه القارة، ولا ســـيما فيما يتعلق بالتمويل، بما يشمل حالة المديونية الحرجة، والتكلفة المرتفعة لرأس المال، والأثر الناشئ عن تغير المناخ، والمســـتويات الهامة لهروب رؤوس الأموال. وذكر المحاور أنه لا بد من اعتماد نموذج مالي جديد يُدعى نهج "الهيكل النقدي"، ويستند إلى ميزانيات عمومية متشابكة لتؤدي فيه المصـارف الإنمائية دوراً حاسـماً. وأخيراً، شـدد المحاور على أنه لا ينبغي بعد الآن اسـتخدام الجيل الأول من السـياسـات الصـناعية التي تنطوي على اختيار الدولة للفائزين، بل اسـتبدالها بسـياسـات جديدة تقوم على المشـاركة في اسـتحداث القيمة، ورأى أن دور الدولة هو "إمالة الملعب"، على سبيل المثال، في اتجاه التحول الأخضر.

18- وأثناء المناقشـة التي أعقبت ذلك، ورداً على اسـتفسـار وارد من أحد المندوبين بشـأن التحديات والفرص ذات الصلة بالسياسات الصناعية في نيجيريا، ناقش عدد من الخبراء الميزة الاستراتيجية لأفريقيا في الاســـتفادة من المواد الخام لقاء نقل التكنولوجيا؛ ومســـألة ضـــعف التجارة فيما بين بلدان المنطقة الأفريقية. وذُكر في هذا الصـــدد عدم وجود قاعدة إنتاجية متنوعة بما فيه الكفاية، وضـــعف الهياكل الأســـاســـية، وانعدام أوجه الترابط في التعاون الإقليمي. وأشـــار عدد من الخبراء الآخرين إلى أن البلدان النامية يجب أن تقود الدعوة إلى إصـلاح النظام المالي العالمي الذي لا يلائم الغرض المنشـود ويفتقر إلى

الآليات والمؤسسات اللازمة لتنفيذ الانتقال العادل. وناقش عدد من الخبراء التحديات التي تواجه نقل التكنولوجيا، والوتيرة السريعة للتغير التكنولوجي، وصعوبات دخول القطاعات التي يهيمن عليها عدد قليل من البلدان المتقدمة النمو، مثل قطاع الطاقة الشمسية الفلطائية الضوئية. وشدد جميع المحاورين وعدد من الخبراء على أن التعاون والتكامل الإقليميين هما أحد الجوانب الرئيسية لتحقيق انتقال مستدام لا يُديم أوجه عدم المساواة. وسلط بعض الخبراء الضوء على ضرورة التخلي عن الرواية القائلة باعتماد البلدان النامية على بلدان الشمال والاستثمار الأجنبي المباشر المدفوع بالربح، لصالح مسار إنمائي أكثر استقلالاً يتسم بسياسات أكثر استباقية للدولة الإنمائية. وأخيراً، أشار عدد من المحاورين والخبراء إلى الدور المحوري للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعلم المتبادل.

4- الصلة بين السياسات الصناعية الخضراء وتمويل التحول الأخضر والتحديات المحددة في مختلف المناطق وضمن مجموعات البلدان

19- ركزت الجلسة غير الرسمية الرابعة على تحديات تمويل التحول الأخضر في سياق هيكل مالي عالمي غير فعال وواقعٍ متعدد الأقطاب ومقترن بتوترات جيوسياسية. وكان فريق المحاورين مؤلفاً من: أستاذة الاقتصاد الإيكولوجي، جامعة لوزان، سويسرا؛ وأستاذة الاقتصاد، جامعة ماساتشوستس أمهيرست، الولايات المتحدة الأمريكية؛ ونائب مدير بنك الصين.

20- وذكرت المحاورة الأولى، مستشهدةً ببحث أجرته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، أن من شأن الاستمرار في السياسات الحالية أن يؤدي إلى استمرار الآثار السلبية الناجمة عن تغير المناخ. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت إلى تركز التوزيع الإقليمي للآثار المناخية الشديدة، مشيرةً إلى عدم أرجحية تقاسم جميع المناطق للنتائج نفسها. وعرضت مفاهيم بيئية ومفاهيم ذات صلة بالطاقة مثل "الهضبة العليا"، التي تشير إلى أن رفاه الناس لا يزداد مع زيادة استخدام الطاقة بعد نقطة معينة، و"الانخفاض الديناميكي"، الذي يشير إلى إمكانية تحقيق التنمية عن طريق استهلاك الطاقة بمستويات أدنى مما كانت عليه في الماضي. وقالت إن هذه المفاهيم تدعم فكرة أن تغير المناخ مسألة توزيعية، وأن المؤشرات الاجتماعية وحدود الكوكب بأسره يجب أن تكون جزءاً من رواية واحدة، أي التركيز على عدم المساواة. ولاحظت المحاورة أن أغنى 10 في المائة من سكان العالم يمثلون 50 في المائة من مصادر انبعاثات غازات الدفيئة الإجمالية؛ ويُبين أحد النماذج الأكاديمية أنه يسع تحقيق العيش الكريم للجميع باستخدام التكنولوجيات القائمة للحصول على الطاقة وخدمات النقل العام والنفاذ إلى الأسواق المحلية. وشددت المحاورة على أن المسألة لا تتعلق بكمية الطاقة اللازمة لتوفير عيش كريم للجميع، بل بالكيفية التي يمكن بها استخدام الطاقة الموجودة.

21- وناقشت المحاورة الثانية مسألة تمويل التحول الأخضر، وسلطت الضوء على مختلف التقديرات المتعلقة بالاحتياجات التمويلية لتحقيق انتقال ناجح. وأشارت إلى وجود مجموعة واسعة من التقديرات، ولكن الجميع يتفق على أن المبالغ تنطوي على ترليونات الدولارات، وأن الموارد الحالية لا تتجاوز بلايين الدولارات. ولن يكون تعزيز الموارد المتصلة بالمناخ ممكناً في ظل النموذج الحالي للتمويل المختلط الذي يستخدم الموارد العامة لتقليل مخاطر استثمارات القطاع الخاص. وعوضاً عن ذلك، تؤدي الأموال العامة دوراً حاسماً مقابل مشاركة القطاع الخاص، لأن مصالح القطاع الخاص تظل أكثر توجهاً نحو تحقيق الربح ولا تتعلق بالاستثمار في المنافع العامة. وإضافةً إلى ذلك، فإن معظم التمويل المناخي يُنشئ الديون، وهو ما لا تستطيع البلدان النامية تحمله بالنظر إلى مستويات الديون المرتفعة بالفعل لديها. ويواجه الكثير من البلدان النامية أزمات مناخية وأزمات متصلة بالديون في آن واحد، ويتعين عليها اتخاذ قرارات صعبة بشأن كيفية التعامل معها. وذكرت المحاورة أنه في عالم يشهد اشتداد حالة المديونية الحرجة، لا ينبغي

للجهات المانحة أن تقدم تمويلاً مناخياً مستداماً في شكل أدوات منشِئة للديون. ويندرج هذا الشاغل في مناقشات أوسع نطاقاً بشأن عدم كفاءة الهيكل المالي العالمي الحالي باعتباره غير مجهَّز لمواجهة الأزمات العالمية الراهنة. وأخيراً، اقترحت المحاورة إصدار حقوق سحب خاصة بشروط معينة واعتماد إصلاح ضريبي عالمي بوصفهما من الحلول الفورية للاحتياجات الملحة، فضلاً عن إعادة هيكلة الديون وتعزيز المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، لاستخدامها كأدوات في زيادة موارد التمويل المناخي لصالح البلدان النامية.

22- وقدم المحاور الثالث لمحة عامة عن تنمية التمويل الأخضر في الصين في العقدين الماضيين، بناءً على هيكل من خمس ركائز، وسلط الضوء على التقدم السريع المحرز في السياسات المتعلقة بالتمويل الأخضر. ونتيجةً لذلك، أصبح سوق القروض الخضراء حالياً أحد أكبر الأسواق المالية الخضراء على الصعيد العالمي. وتناول المحاور بالتفصيل الإطار القياسي للتمويل الأخضر الذي تم اعتماده في الصين، وسياسات الكشف عن المعلومات، وأدوات السياسة النقدية الهيكلية، والمنتجات المالية الخضراء، وأنشطة التعاون الدولي. وعلى الرغم من التحديات الماثلة، مثل عدم وجود معايير موحدة لنظام التمويل الأخضر، وعدم كفاية الدعم المقدم للتكنولوجيا وتنمية المواهب، وعدم كفاية تدابير الكشف الإلزامي عن المعلومات، فإن الصين تنفّذ عدة تدابير لتعزيز التمويل الأخضر. وأشار المحاور إلى الطابع الإلزامي لتدابير التخطيط، وإلى الدور الهام للتعلم من تجارب البلدان الأخرى بطريقة تعاونية. وأخيراً، أشار إلى موعدين نهائيين تم تحديدهما في عام 2020 وهما أنه ينبغي بلوغ ذروة انبعاثات غازات الدفيئة بحلول عام 2030، وأن الهدف هو تحقيق صافي الانبعاثات الصفري بحلول عام 2060.

23- وخلال المناقشة التي أعقبت ذلك، شدد بعض المندوبين والخبراء على أهمية المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة التي تتطلب من البلدان المتقدمة النمو دعم البلدان النامية في مرحلة التحول الأخضر والحد من الاستهلاك المفرط للموارد. ورداً على استفسارات عدد من المندوبين بشأن اقتراحات مسارات التنمية التي ينبغي اتباعها من أجل التعجيل بالتحول الأخضر، سلط عدد من الخبراء الضوء على استخدام تدابير سياسات إعادة التوزيع. وعرض أحد الخبراء تجربة غامبيا في تنفيذ الإجراءات المتصلة بعملية التحول، بما في ذلك صياغة خطة التنمية الوطنية الثانية؛ وتعزيز التحول من استخدام الوقود الأحفوري إلى مصادر الطاقة المتجددة؛ وزيادة استخدام الطاقة الشمسية؛ وتعزيز الحراجة والغاز الحيوي. وشدد عدد من الخبراء على أهمية التمويل العام عوضاً عن خصخصة الخدمات العامة. وفيما يتعلق باستفسار من أحد المندوبين بشأن تحديد الأولويات، أشار أحد الخبراء إلى أن البلدان النامية بحاجة إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان أولاً، بوسائل منها التصدي للجوع والفقر، ثم البدء بعملية التحول. وشدد عدد من الخبراء على أنه لا ينبغي للبلدان النامية أن تعتمد حصراً على أطراف خارجية من أجل تحقيق التنمية، بل ينبغي لها أن تبحث عن وسائل بين المصادر المحلية المحتملة. وفيما يتعلق بالاستفسارات الواردة من عدد من المندوبين بشأن مصادر الطاقة النظيفة، أشار عدد من الخبراء إلى أن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ذكرت أن الطاقة تُعتبر نظيفة حين تكون طاقة خفيضة الكربون أو تنطوي على مستويات منخفضة من الانبعاثات، وهو ما يشمل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الكهرمائية، وحتى الطاقة الهيدروجينية عندما تُستخدم على النحو المناسب، على أساس كل حالة على حدة. ويُعتبر التكامل والتعاون الإقليميان عنصراً أساسياً لهذه الغاية، لأنه يمكن تحقيق التوازن بين مصادر الطاقة المتجددة وفقاً لموارد جغرافية إقليمية مختلفة، ليكمل بعضها بعضاً. وأشار عدد من الخبراء إلى الأثر السلبي للديون على التنمية وعملية التحول، وهو ما يجب معالجته عن طريق تدابير محددة الهدف. وركز جميع المحاورين والخبراء على أهمية التعاون الإقليمي في جعل نظم الطاقة المتجددة تعمل بفعالية، وتعزيز النتائج الإيجابية، وضرورة استخدام أدوات غير منشِئة للديون لتمويل التحول الأخضر. وأخيراً، شجع أحد المندوبين الأونكتاد على إيلاء مزيد من الاهتمام لدعم مشاركة الخبراء من البلدان

النامية، واقترح مندوب آخر أن يضطلع الأونكتاد بدور حاسم في إسداء المشورة للبلدان النامية بشأن التحول الأخضر.

ثانياً- مسائل تنظيمية

ألف- انتخاب أعضاء المكتب

(البند 1 من جدول الأعمال)

24- انتخب اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بتعزيز بيئة اقتصادية مواتية على جميع المستويات دعماً لتنمية شاملة ومستدامة، وتعزيز التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي، في جلسته العامة الافتتاحية المعقودة في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2023، السيد خوسيه روبرتو سانشيز - فونغ (الجمهورية الدومينيكية) رئيساً له، والسيدة تشينوي نكيم نويغوي (نيجيريا) نائبةً للرئيس ومقررة.

باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند 2 من جدول الأعمال)

25- أقرَّ اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بتعزيز بيئة اقتصادية مواتية على جميع المستويات دعماً لتنمية شاملة ومستدامة، وتعزيز التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي، أيضاً في جلسته العامة الافتتاحية المعقودة في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2023، جدول الأعمال المؤقت للدورة (TD/B/C.I/MEM.8/16). وعليه، كان جدول الأعمال كما يلي:

1- انتخاب أعضاء المكتب.

2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.

3- الانتقال إلى نموذج نمو يقوم على الطاقة النظيفة: التحديات، والفرص، والحلول.

4- اعتماد تقرير الاجتماع.

جيم- اعتماد تقرير الاجتماع

(البند 4 من جدول الأعمال)

26- أذن اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بتعزيز بيئة اقتصادية مواتية على جميع المستويات دعماً لتنمية شاملة ومستدامة، وتعزيز التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي، في جلسته العامة الختامية، المعقودة في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2023، لنائبة الرئيس والمقررة، بأن تضع تحت إشراف الرئيس الصيغة النهائية للتقرير المتعلق بدورته السادسة بعد اختتام الاجتماع.

المرفق

الحضور*

1- حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في المؤتمر:

الجزائر	المكسيك
أنغولا	المغرب
أنتيغوا وبربودا	نيبال
أرمينيا	نيكاراغوا
بربادوس	بنما
البرازيل	الاتحاد الروسي
كمبوديا	المملكة العربية السعودية
جزر القمر	سري لانكا
الكونغو	دولة فلسطين
الجمهورية الدومينيكية	تايلند
مصر	توغو
غابون	تونس
غامبيا	أوروغواي
إيران (جمهورية - الإسلامية)	فييت نام
كينيا	زامبيا
ماليزيا	زمبابوي

2- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

الاتحاد الأفريقي

الاتحاد الأوروبي

3- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات المعنية التالية ممثلة في الدورة:

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

الاتحاد الدولي للاتصالات

منظمة التجارة العالمية

4- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

الفئة العامة

الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي

* تتضمن قائمة الحضور المشاركين المسجَّلين. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر TD/B/C.I/MEM.8/INF.6.